مساعدات للمزارعين بمقدار 15.5 مليار دولار

قرار إعادة فتح الاقتصاد الأميركي نهاية الأسبوع

أفادت 3 مصادر مطلعة بأن وزارة الزراعة الأميركية ستنفق ما يصل إلى 15.5 مليار دولار، كمرحلة أولية في خطتها لدعم سلاسل إمداد الغذاء في البلاد التي تعاني من تبعات تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقد يتم الإعلان عن الخطة هذا الأسبوع، وستشكل أول مسعى كبير من إدارة ترمب لضمان عدم تسبب الجائحة وتبعاتها في نقص في إمدادات الغذاء.

وبحسب المصادر، فإن الخطة المبدئية ستشمل مدفوعات مباشرة للمزارعين وأصحاب المزارع إضافة لإجراءات دعم أخرى للقطاع.

وذلك باستخدام جزء من مبلغ أقره الكونغرس بقيمة 23.5 مليار دولار لدعم الزراعة، في إطار مشروع قانون للتحفيز لمواجهة تبعات الوباء الشهر الماضي، إضافة لبعض التمويل المتاح لدى وزارة الزراعة.

وأضافت أن الخطة المبدئية ستعلن قريبا ربما هذا الأسبوع، وستفصل الوزارة لاحقا مراحل أخرى في برنامج الدعم بمجرد إتاحة مزيد من أموال حزم التحفيز ما قد يكون في يوليو تموز. وأحجمت وزارة الزراعة الأميركية عن التعليق على المرحلة المبدئية من المساعدات.

فتح الاقتصاد

على الجانب الآخر، أكد الرئيس الأميركي دونالد ترمب، أمس الثلاثاء، أن الولايات المتحدة تحرز تقدما في مواجهة فيروس كورونا على الرغم من ارتفاع عدد الإصابات، مشيرا إلى أنه فرض قيودا على منع السفر قبل تسجيل أي وفاة بالجائحة.

وقال في مؤتمر صحافي لخلية الأزمة حول مستجدات كورونا، إنه سيتخذ قراره بشأن فتح الاقتصاد نهاية الأسبوع، مؤكدا أن الإجراءات التي اتخذتها أميركا قللت من حجم الإصابات. كما تابع «نبحث إعادة فتح الاقتصاد، وللرئيس الصلاحية والسلطة لاتخاذ القرارات النهائية، والولايات لا تستطيع فعل أي شيء دون موافقتي». وأضاف «أفضل التوافق مع حكام الولايات بشأن فتح الاقتصاد لكن لو اضطررت سأفرض قراري».

شكر الملك سلمان

كما أكد أن بلاده اتخذت الإجراءات في الوقت الصحيح، وقال «عدد الوفيات لدينا منخفض مقارنة مع دول أخرى وبعدد السكان».

كما تطرق إلى اتفاق أوبك بلس، وقال «أشكر الملك سلمان وولي عهده والرئيس الروسي على التوصل لاتفاق تخفيض إنتاج النفط».

وقال إن «تخفيض إنتاج النفط سيصل إلى 20 مليون برميل يومياً في نهاية الأمر»، مشيرا إلى أنه ناقش مع السعودية وروسيا موضوع النفط. إلى ذلك أوضح الرئيس الأميركي أن بلاده ستساعد الدول التي تحتاج إلى أجهزة تنفس، مشيرا إلى أن جميع الولايات حصلت على الأجهزة التي طلبتها.

هذا وأكد ترمب أنهم أجروا أكثر من ثلاثة ملايين اختبار لفحص فيروس كورونا. من جانبه، قال أنتوني فاوتشي، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، إن 15 يوما من العزل الصحي غير كافية لمحاربة الفيروس، لكنه أضاف «في المقابل تضرر الكثيرون بسبب هذه الإجراءات».

وتابع «إن الرئيس دونالد ترمب استمع إلى نصيحتي عندما أوصيت بضرورة اتخاذ تدابير للحد من انتشار فيروس كورونا».

تفاقم الوفيات

إلى ذلك، تجاوز عدد الوفيات في الولايات المتحدة جراء فيروس كورونا المستجد 23 ألفا يوم الاثنين، بينما قال مسؤولون إن المرحلة الأسوأ ربما انتهت، وإن التفشي قد يبلغ ذروته هذا الأسبوع. وسجلت الولايات المتحدة، ثالث أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، أكبر عدد من الوفيات بسبب مرض كوفيد-19 الذي يسببه الفيروس بين دول العالم. وبلغ إجمالي الإصابات في الولايات المتحدة حوالي 570 ألفا حتى اليوم الاثنين، بينما بلغ إجمالي الإصابات المسجلة في أنحاء العالم أكثر من 1.8 مليون.

هذا وتم تسجيل 1513 حالة وفاة أمس الأول، وكانت أقل زيادة في الوفيات منذ السادس من أبريل. وكان أكبر عدد من الوفيات في ولاية نيويورك التي سجلت أكثر من عشرة آلاف حالة وفاة.

في حين، أعلنت ولاية وايومنج عن أول وفاة لديها الاثنين، لتسجل بذلك جميع الولايات في البلاد حالات وفاة بسبب الفيروس.

وتفرض السلطات منذ أسابيع قيودا واسعة ألزمت الناس في مناطق كثيرة من الولايات المتحدة بالبقاء في بيوتهم لكبح انتشار الفيروس، مما سبب أضرارا اقتصادية فادحة. كما بدأ المسؤولون والمشرعون يناقشون متى قد يتم البدء في إعادة فتح بعض القطاعات.

تجارة الصين تتحسن.. والتباطؤ دون مستوى التوقعات

تباطأ تراجع صادرات وواردات الصين في مارس آذار بعد هبوط حاد في الشهرين السابقين، فيما يبعد تعاف قوي للتجارة عدة أشهر مع توقف أنشطة عدد كبير من الاقتصادات وتقلص الطلب العالمي بشدة، بسبب تفشي فيروس كورونا.

وتنفست الأسواق المالية الصعداء، بعدما أظهرت بيانات الجمارك أمس الثلاثاء تراجع الشحنات المتجهة للخارج من الصين في مارس 6.6 % على أساس سنوي في تحسن من 17.2 % في شهري يناير وفبراير مع إسراع مصدرين بتنفيذ طلبيات متراكمة، بعدما أرغمت الحكومة الشركات على وقف الإنتاج. وكانت توقعات المحللين بهبوط الشحنات 14 % مقارنة بها قبل عام. ورغم أن بيانات التجارة لم تكن بالسوء الذي توقعه البعض، يقول محللون إن توقعات الصادرات والنمو الكلي تظل قاتمة فيما أدت الجائحة لتوقف أنشطة في أنحاء العالم.

وأظهرت البيانات هبوط الواردات 0.9 %، مقارنة بها قبل عام مقابل توقعات السوق بانخفاض 9.5 %، وعزت الجمارك ذلك لتحسن الطلب العالمي. ونزلت الواردات 4 % في أول شهرين من العام.

ويتوقع معظم المحللين أن تظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام التي من المقرر صدورها يوم الجمعة انكماشا، وهو أول تراجع فصلي منذ عام 1992 على الأقل.

النقد الدولي يخفف أعباء الدين عن 25 دولة

أعلن صندوق النقد الدولي أنه وافق على تخفيف أعباء خدمة الدين عن 25 دولة من الدول الأكثر فقرا في العالم لمساعدتها على مواجهة التداعيات الناجمة عن وباء (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقالت المديرة العامة لصندوق النقد كريستالينا جورجييفا في بيان إن «القرار الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق يسري فورا ويوفر منحا لأفقر أعضائنا وأكثرهم ضعفا لتغطية التزاماتهم المتعلقة بالديون في صندوق النقد الدولي لمرحلة أولية تمتد على الأشهر الستة المقبلة وسيساعدهم على تخصيص المزيد من مواردهم المالية الشحيحة نحو الجهود الطبية الطارئة الحيوية وغيرها من جهود الإغاثة».

ووفقا للبيان فان الدول ال25 المستفيدة من قرار الاعفاء هي افغانستان وبنين وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو وجمهورية الكونغو الديموقراطية وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وهايتي وليبيريا ومدغشقر وملاوي ومالي والموزمبيق والنيبال والنيجر ورواندا وساو تومي وبرينسيبي وسيراليون وجزر سليمان وطاجيكستان وتوغو واليمن

150 % ارتفاعاً في طلبات الإعانة

كورونا يضع ملايين البريطانيين تحت خط الفقر

انزلق ملايين البريطانيين إلى ما دون خط الفقر بسبب الظروف التي فرضها فيروس «كورونا» على البلاد، بما فيها قرارات الإغلاق الحكومية والحد من الحركة وفرض «التباعد الاجتماعي» بين الناس، فيما بدأت تلوح في الأفق أزمة اقتصادية خانقة وبدأ تسجيل أعداد متزايدة من فاقدي الوظائف في أوساط البريطانيين.

وخلصت دراسة مسحية إلى نتائج مرعبة عن الفقر الذي تسبب به فيروس «كورونا»، حيث وجدت الدراسة التي أجرتها شركة «يوغوف» أن أكثر من مليون بريطاني أمضوا يوماً كاملاً أو أكثر دون أن يتناولوا وجبة طعام واحدة خلال فترة الإغلاق المفروض في البلاد منذ أسابيع للحد من انتشار المرض.

وبحسب الدراسة المسحية التي نشرتها وسائل إعلام في بريطانيا فإنه بينما يوجد مليون شخص مر عليهم يوم أكثر دون طعام، فان ثمة 1.5 مليون شخص آخرين في بريطانيا قالوا بأنهم لم يتمكنوا من تناول وجبة أو أكثر خلال اليوم بسبب أن مطابخهم وثلاجاتهم كانت فارغة من الطعام.

وقال أكثر من مليون بريطاني إنهم فقدوا دخولهم المالية ومعاشاتهم بسبب الإغلاق، فيما قال ثُلث هؤلاء إنهم لا يتوقعون الحصول على أية مساعدة حكومية أو معونات خلال الفترة القادمة.

في هذه الأثناء افاد تقرير إن «بنوك الطعام» التي توفرها الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية لمساعدة الفقراء في بريطانيا سجلت خلال الأيام الماضية ارتفاعاً كبيراً في الطلب عليها والاستعانة بها، خاصة بعد موجة الارتفاع الكبير في الطلب على السلع الأساسية لتخزينها من قبل البريطانيين خوفاً من المرض.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة ليفربول – على سبيل المثال – شهدت ارتفاعاً بنسبة 150 % في طلبات الإعانة من مواطنين يطلبون مساعدات طارئة من أجل سداد فواتيرهم الاستهلاكية.

يشار إلى أن بريطانيا دخلت قبل أسابيع في إغلاق عام في محاولة للحد من انتشار فيروس «كورونا» الذي شهد انتشاراً واسعا في البلاد، حيث يقترب عدد المصابين من المئة ألف من بينهم رئيس الوزراء بوريس جونسون، الذي أمضى في المستشفى أسبوعاً كاملاً قبل أن يتعافى من المرض.

الأميركية تخسر والبريطانية تتخوف والفرنسية صامدة

شركات التأمين العالمية تتعرض لضربات موجعة بسبب كورونا

كما هي الحال مع قطاعات اقتصادية عديدة، تواجه صناعة التأمين على الحياة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية خسارات مالية كبيرة بسبب ارتفاع عدد الوفيات عبر العالم نتيجة انتشار فيروس كورونا.

سلط تقرير حديث الضوء على وضعية شركات التأمين في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ورصدت حجم الخسائر والحلول لمواجهة طلبات التعويض المرتفع من جانب العملاء.

أميركا.. خسائر واشتراطات

مثّل انتشار فيروس كورونا الواسع في الولايات المتحدة –التي تخطى لديها عدد الإصابات 556 ألفا، والوفيات 22 ألفا– تحديا كبيرا وغير مسبوق لصناعة التأمين على الحياة.

وتلقت شركات التأمين الأميركية ضربة مزدوجة، حيث من المتوقع أن تخسر الكثير من الأموال نتيجة عدد الوفيات الكبير الذي يتزايد كل يوم بمعدلات ضخمة والذي قدرته مصادر حكومية أميركية بما بين مئة ألف ومئتي ألف شخص.

ومن ناحية أخرى يمثل انهيار قيمة العوائد على السندات الحكومية لمعدلات تاريخية خسارة أخرى كبيرة لتلك الشركات التي تفضل استثمار جزء كبير من رأسمالها في السندات الحكومية.

وفي أسواق المال، خسر مؤشر شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحي ما نسبته 37 % خلال الأسابيع الأخيرة منذ ظهور انتشار فيروس كورونا.

وخلال الشهر الأخير، خسرت كبريات التأمين الأميركية الكثير من قيمتها، فشركة «برودنتيال» Prudential فقدت 9 % من قيمة سهمها، كما خسرت شركة (AIG) «أي آي جي» 25 % من أسهمها خلال الشهر نفسه.

وارتفع عدد الراغبين في التأمين على حياتهم، لكن لم يكن هذا بالشيء اليسير في الولايات المتحدة، حيث يتردد الكثير من الشركات في قبول عملاء جدد.

وتاريخيا، تزيد المحن والمصاعب التي تتعرض لها المجتمعات مثل الحروب أو الأزمات المالية من سعي الكثير من الأشخاص للحصول على بوليصة تأمين على الحياة.

وفرضت شركات التأمين على الحياة فترة انتظار مدتها شهر على الراغبين في شراء بوليصة تأمين على الحياة ممن سافروا أخيرا لبؤر انتشار الفيروس سواء في الصين وإيران أو دول أوربية.

وتوقع أستاذ المالية بجامعة تيمبل بولاية بنسلفانيا، تيم لودتيك، أن تتوقف شركات التأمين عن قبول متقدمين جدد حتى يتم إيقاف انتشار الفيروس في الولايات المتحدة.

وحاليا، يرغب الكثير من العملاء في تجنب الاختبارات الطبية خلال فترة انتشار الفيروس خوفا من انتقال الفيروس إليهم سواء بذهابهم إلى عيادات الأطباء أو حضور الأطباء إلى منازلهم.

بريطانيا.. أزمة وتوجس

كما هو الوضع في الولايات المتحدة، تواجه شركات التأمين في بريطانيا تراجعا في قيمة أسهمها في البورصة والذي بلغ حوالي 50 % لارتفاع عدد الوفيات في البلاد بسبب أزمة فيروس كورونا، وما يعنيه من تزايد المبالغ التي على الشركات دفعها، بالإضافة إلى أن أكثر ما يخيف هذه الشركات هو استمرار تراجع أنشطة البورصة وانخفاض سعر الفائدة، ما يعني أنها ستتكبد خسائر غير مسبوقة.

ورصد موقع «أكتيف كوت» المختص في تقديم عروض التأمين المختلفة، ارتفاعا بنسبة 15 % في طلبات التأمين على الحياة والتأمين على الصحة، إضافة لما دفعته شركات التأمين البريطانية للتعويض عن إلغاء السفر وتأمين الحياة والذي بلغ في أسبوعين من شهر مارس الماضي فقط حوالي عشرين مليون جنيه إسترليني (نحو 25 مليون دولار).

وتعول شركات التأمين على تراجع المطالب بالتأمين على وسائل النقل، بعد فرض الحجر الصحي، وعدم استعمال السيارات لمسافات طويلة، من أجل تغطية تزايد مطالب التعويض عن السفر أو الصحة.

وتمر شركات التأمين بوضع صعب، دفع بوكالة التصنيف الائتماني «فيتش» لتخفيض تصنيفها إلى «سلبي» بعد كان تصنيفها مع بداية انتشار الوباء «مستقرا»، وبررت الوكالة هذا القرار بسرعة انتشار الوباء وارتفاع عدد الوفيات في بريطانيا، ما يعني عددا أكبر من وثائق التأمين التي يجب دفعها.

وعلى الرغم من تأكيد وكالة «فيتش» أن شركات التأمين البريطانية تتوفر على الموارد المالية الكافية لمواجهة تراجع سوق التأمينات ومنح العملاء تأميناتهم خصوصا التأمين على الوفاة، فإن ما يقلق الوكالة هو البنية الديمغرافية في بريطانيا حيث يكثر المسنون، وهو ما قد يؤدي لعدد كبير من الوفيات.

وتحاول شركات التأمين البريطانية أن تكون أكثر انتقائية في منح عروض التأمين على الحياة، إضافة لتزايد عدد من الشكاوى من العملاء الذين وجدوا أنفسهم في حالة ضياع، خلال العديد من التفاصيل القانونية للاستفادة من تأمينهم، وهو الأمر الذي تنبهت له الهيئة المستقلة لمراقبة أعمال سوق التأمينات وطالبت شركات التأمين بأن تكون أكثر مرونة في التعامل مع العملاء.

وبالفعل، فقد أعلنت كبرى مجموعات التأمين تخليها عن قرار توزيع ما مجموعه 1.3 مليار جنيه إسترليني (1.6 مليار دولار) من الأرباح على المساهمين، وتأجيل العملية لنهاية العام الجاري.

ومع ذلك، تقول بعض شركات التأمين إنها غير قادرة على احتساب تأثير ارتفاع الوفيات بسبب فيروس كورونا، خصوصا أن هذا العدد من الوفيات لم يتجاوز عدد الوفيات بسبب الإنفلونزا الموسمية التي تقتل 28 ألف شخص سنويا في بريطانيا.

فرنسا.. شركات صامدة رغم الخسائر

أما في فرنسا، فلم تستعد بعد شركات التأمين عافيتها من تدَاعيات وآثار أزمة حركة السترات الصفراء التي كبدتها ملايين اليوروهات العام الماضي، حتى تفجرت أزمة وباء فيروس كورونا التي ستكبدها من جديد مزيدا من الخسائر المالية على شكل تعويضات للأشخاص المتضررين والمرضى، لكن رغم هذه التعويضات فإن هذه الشركات لا تزال في حالة مالية جيدة.

وتركز أبرز الخسائر التي شهدتها شركات التأمين الفرنسية في الأسابيع الماضية في سوق البورصات في باريس، بحيث فقدت أكثر من 30 % من قيمتها منذ بداية العام الجاري، بسبب تداعيات وباء كورونا.

وتضررت كبرى الشركات الفرنسية في مختلف القطاعات خصوصا تلك التي تستثمر بشكل أساسي في شركات التأمين، لأنها مرتبطة بالأسواق الأوروبية المتداعية بالأزمة ذاتها.

وحسب الخبير الاقتصادي المختص في مجال التأمين، جيليان فيو، فإن القانون يحمي شركات التأمين الفرنسية ويجنبها الإفلاس بسبب وباء كورونا.

ويؤكد الخبير الاقتصادي أن الخسائر ستكون متوسطة لدى شركات التأمين الفرنسية، لأن الحكومة هي من تتولى تعويض الشركات المفلسة والمتضررة من آثار فيروس كورونا، أما شركات التأمين فتتولى تعويض الأشخاص المتضررين على وجه الخصوص.